مذكوراً، والفوائد نفسها، باعتبارها كبيرة، تصبح تدريجيا جزءا من التضخم النقدي العالمي، وتساعد على الهبوط النقدي. والأموال وفوائدها هي، على كل حال، قيم إسمية، ولا يستطيع أصحاب العلاقة، كما يخيل للبعض، أن يسحبوها، أو أن يتصرفوا بها تصرفاً مالياً أو سياسياً، ليس في مصلحة الاسواق المالية، التي تتبع لها؛ مثلا، الاموال الايرانية جمدت، عندما حاول أصحابها سحبها. وهذا هو مصير أية أرصدة، يفكر أصحابها في اخراجها بشكل أو بآخر من براثن تلك البنوك. وتزداد خسائر «اغنياء» العالم الثالث، ومنهم «العرب»، عندما ينجرفون في المضاربات المختلفة، إن على العملات، أو على الذهب، أو على الأسهم. في هذا المجال ثمة لصوص دوليون، يحولون الذهب في أيدي المغفلين الى تراب. أيضاً نوادي القمار العالمية تسلب من «الأغنياء» حصصا كبيرة، وتغرقهم في الوقت نفسه في أجواء سياسية وجنسية، ذات تأثيرات كبيرة.

الهدر الكبير هو في العقود المختلفة الانشائية: مطارات ومواني ومؤسسات صناعية بمليارات خيالية من الدولارات، وهي كلها، إما مشروعات ضعيفة الفائدة جدا، كانشاء عدة مرافىء، كل منها صالح لاستقبال عدة أمثال من عدد سكان البلاد، أو انشاء مطارات بهذا الاتساع، أو انشاء صناعات، تبين أضعف الحسابات الاقتصادية إما عدم جدواها، وإما كونها فقط لمصلحة احتكارات صناعية معينة، الخ. وفي كل ذلك، المبالغ التي تنفق، تعادل أضعافا مضاعفة للمبالغ العادلة، الكافية، لمثل تلك الانشاءات. أما الانشاءات الأخرى، التي على مقياس أصغر، مثل القصور، والدور السكنية، والمؤسسات العامة، والطرقات، الخ، ففيها نفس الهدر. التسليح (أو ما يسمى بالتسليح) يمتص أيضا ثروات ضخمة، وهو ليس تسليحاً بالمعنى المألوف، لأن غايته في كثير من الأحيان، ليس خلق جيش حديث منظم، وانما شراء أشياء، إما لا فائدة منها، أو فائدتها للغير، مثل شراء رادارات متطورة جدا، وباهظة التكاليف، دون امتلاك سلاح جوي، أو دفاعات جوية، بنفس درجة التطور. فهي، إما غير مستعملة، ومتروكة للصدأ، أو مسلمة لخبراء أجانب، يأخذون أجوراً عالية، ويستخدمونها لغير صالح البلاد.

كل ذلك دفع الخبراء الاقتصاديين الغربيين، والأمريكيين خصوصا، الى التنبؤ، بأن «الدول الغنية» (في العالم الثالث طبعا)، سوف تفقد في بداية الثمانينات السيولة النقدية، «التي تزعج بها الاقتصاد العالمي»، وتبدأ في الحاجة للاستدانة. بوادر صحة ذلك التنبؤ، ربما بدأت في بعض البلدان، ولكن لم تعم، لتشملها كلها.

من جهة أخرى، أصحاب العلاقة ليسوا أحرارا في قطع هذه العلاقات، أو تغييرها: قد يؤلف الغاء العقود الكبيرة، التي تحدثنا عن بعضها، سببا لتدخل قوات الانتشار السريع مباشرة في البلاد، إذا لم يفد التآمر، وقلب الحاكم، الذي يفكر بذلك. وقد تؤدي محاولة سحب الأرصدة الى أحداث، أقلها التجميد؛ ويؤدي قطع البترول أيضا الى عقابيل أشد، حسب درجة المساس بالمصالح الاحتكارية العالمية.

اذن تطوير العلاقات المالية والاقتصادية مع الغرب، ومع الولايات المتحدة خصوصا، لتصبح منصفة، وفيها تكافؤ بالفائدة لمصلحة الطرفين، هو هدف كفاحي، وليس سلاحا اقتصاديا، لا في يد الأنظمة العربية، ذات العلاقة ولا في يد حركة التحرر الوطني العربية.

ليس في يد حركة التحرر الوطني العربية، لأنها لا تمتلكه، وحتى تستطيع أن تضغط في اتجاهة، يجب أن تتوفر شروط عديدة، في مقدمتها أن تكون حركة التحرر قوية في البلدان ذات العلاقة، وفي مقدمتها أيضا، أن تكون جملة الظروف الفاعلة في الموقف، تجعل من المفيد العمل في هذا المنحى، دون أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة تؤذي البلاد، وتؤذي حركة التحرر الوطني